

والمعروف المذكور من غير ان يكون له الحق في التولية بعد موت أبيه
 من قبل من جاز لا يحل في التولية له بل انما له ان يظلمه من
 المركزية له بعد موته لا من قبله. فيكون في هذه أو من كتبه
 في كتابه سنة ١٧٠٠ في تاريخه سنة ١٧٠٠ في كتابه
 أو في نسخة في الحفظ في الأثر في
 سنة ١٧٠٠ في تاريخه سنة ١٧٠٠ في كتابه
 في تاريخه سنة ١٧٠٠ في كتابه
 في تاريخه سنة ١٧٠٠ في كتابه

شقة للايجار .. «مفروشة» بالمتاعب!

ج تجارات الصيف، وموطن ٦٠٪ من الزوار والخبراء الأجانب أصبح الموضوع الأول من الشكاوى لدى أجهزة السياحة

السنة بأكملها ولا أصبح المشروع تجارياً يجب أن يخضع بالتالى للسجل التجارى -
وأصحاب الشقق المفروشة لهم أكثر من رأى فى المشكلة -
● تقول فريال موسى - صاحبة ٣ شقق مفروشة بالمزمالك - يجب أن يعاد النظر فى المائة ٧٠ فى المائة من قيمة الإيجار التى يحصل عليها المالك من صاحب الشقة بحيث تختلف هذه النسبة باختلاف الشقة نفسها من حيث وجودها فى عمارة قديمة بإيجار مخفض أو فى إحدى العمارات الحديثة ذات إيجار مرتفع - - إذ أن قيمة إيجار الشقة مفروشة فى النهاية لا يختلف بهذا الاختلاف وتكون النتيجة أن صاحب الشقة القديمة يكسب أكثر - فى الوقت الذى يظلم فيه صاحب الشقة الحديثة عندما يدفع ٧٠ فى المائة من الإيجار المرتفع -
● حسنى إبراهيم ترك من الإسكندرية:

إن إشراف وزارة السياحة على الشقق المفروشة يجب ألا يشمل جميع أنواع الشقق ويمكن أن يقتصر فقط على شقق سياحية فى بعض المناطق التى يكثر فيها الطلب على هذه الشقق من السياح والخبراء الأجانب - - أو أن تقوم شركات السياحة باستئجار بعض هذه الشقق من أصحابها وتعيد تأجيرها للسياح بمعرفة تامة -
● احسان لبيب بالنقى:

إن قيد الشقة المفروشة فى السجل التجارى سوف يحتم على صاحب الشقة دفع ضرائب تجارية عن أرباحه الناتجة عن استغلال الشقة - وهو أمر قد يرقى أصحاب الشقق ويصعب خاصة أنهم يدفعون ٧٠ فى المائة من الإيجار للمالك - واتخاذ هذه الخطوة قد يتطلب أحد أمرين: إما تخفيض نسبة السبعين فى المائة أو إعفاء الشقق المفروشة من دفع ضرائب -

السؤال الآن: ماذا يقول القانون الجديد فيما يتعلق بطريقة تأجير الوحدات السكنية المفروشة؟
الذى حدث أن القانون أعطى لوزير الإسكان والمراقب الحق فى أن يصدر القرارات اللازمة لوضع القواعد المنظمة لتأجير هذه الشقق - وفى انتظار القواعد المنظمة لتأجير الشقق المفروشة فإن كثيراً من المعاناة ستظل تتكرر عدداً غير قليل من الشكاوى الضيوف - وكثيراً من الشكاوى ستظل تهال من هم فى طريق العودة إلى بلادهم بشكوى طيبة لا تشوهم إلا تجرية البحث عن شقة للإيجار - مفروشة !!



شقة فى الزمالك - تقع صليحة ٤٣ جنباً لصاحب العمارة بعد إضافة السبعين فى المائة من إيجارها مفروشة وتبدأ بعدها بالتالى سلسلة من المتاعب - اللحظة الأولى للتعاقد على الإيجار -

المعاناة التى يفرضها عدد من أصحاب الشقق المفروشة .. وصورها الصارخة ما الذى يمنع إشراف السياحة وقرارات تنظيم تجارة الشقق ما زالت تدرس

والخبراء - - وأصحاب الأعمال والطبقة التى تقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

والشقة الأكثر غرابة أن القانون ١٦٣ الذى صدر سنة ١٩٥٠ أعطى لوزارة السياحة الحق فى الإشراف الكامل على الغرف التى تؤجر مفروشة داخل الشقق - - والتى يطلق عليها «بنسب» - وكان هذا الإشراف يعنى الزام صاحب الشقة بالإبلاغ بوزارة السياحة برغبته فى تأجير إحدى غرفه - - وهذه الوزارة ترسل لجنة لتحديد القيمة الإيجارية لكل غرفة حسب محتوياتها - وتوضع هذه التسعيرة مع محتويات الغرفة فى قائمة مذكلة بصاحب الشقة - - وتعلق فى مكان ظاهر من الغرفة - - ثم يمتد إشراف السياحة على هذه الغرف بالتفتيش الدورى والمفاجأ -

كل هذه الإجراءات صممتها القوانين على الغرف المفروشة داخل الشقق - - ومنها - بنون ما سبب واضح - من الاعتماد لتشمل الشقق المفروشة كوحدة واحدة -
يقول محمد الشاعر مدير إدارة الفنادق بالسياحة - عندما ارتفع عدد الشكاوى من تصرفات أصحاب الشقق المفروشة حاولت الوزارة التدخل لوضع هذه الشقق تحت إشرافها - ولكن تفرق خرجت من مجلس الدولة فى شهر يونيو الماضى لأصاعت كل أمال وزارة السياحة فى الإشراف على هذه الشقق -

قالت الفتوى، أن الشقق المفروشة التى تؤجر كوحدة واحدة لا تخضع لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وإنما يقتصر إشراف السياحة على غرف الفنادق - - وغرف الشقق المفروشة فقط - -
لم يسمعنا أحد!

ولكن إلى متى سوف تظل المشكلة قائمة بهذا الوضع -
يقول عن الدين فرج وكيل وزارة الإسكان لشئون القاهرة - أن المشكلة يجب أن تبحث من أساسها لتنظيم تأجير هذه الشقق بعد أن وصلت الشكاوى إلى هذا الحد - ويجب أساساً أن تترتب على المشكلة تشكيل لجان تشييد السياحة الداخلية التى يتختم عليها إيجاد حلول مناسبة لها معتمدة فى قواعد وأصول معينة لتأجير هذه الشقق على أن يقوم بالإشراف على تنفيذها لجان من مناصرات الإسكان - فى كل محافظة -
ويتساءل وكيل الوزارة: أين كانت وزارة السياحة عندما كان قانون العلاقة بين المالك والمستأجر يناقش أمام مجلس الأمة - ويقول المسئولون فى وزارة السياحة:

أن الوزارة قد أرسلت بالفعل باقتراحاتها إلى وزارة الإسكان أثناء مناقشة القانون وكانت اقتراحاتها واضحة محددة -
● طالبت الوزارة أن تكون هناك لجان مهتمات بوضع تسعيرة محددة لكل شقة بعد معاينة محتوياتها - - على أن تحصر هذه المحتويات فى قائمة مذكلة بالسعر المحدد وتعلق فى مكان ظاهر داخل نفس الشقة - - وأن تتولى هذه اللجان الإشراف على تنفيذ هذه التسعيرة -

لصالح الشقة المفروشة يدفع تأمين مستأجرها أن يتصرف من هذا المبلغ عندما يريد إليها شكوى من أحد السياح يتم فيها صاحب الشقة ويتم رد التأمين -

تحقيق: ريمى توفيق
تصوير: أنطون الير

وطالبت أيضاً أن يكون تأجير شقة مفروشة - مشروعاً تجارياً - يقيد بالسجل التجارى - - برأس مال لا يقل عن حد معين تحدده وزارة السياحة بعد أن أصبح فى مقدور أى شخص أن يضع أى كمية من الأثاث فى أى شقة ويؤجرها - - مفروشة -

والوقت الذى يقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

والشقة الأكثر غرابة أن القانون ١٦٣ الذى صدر سنة ١٩٥٠ أعطى لوزارة السياحة الحق فى الإشراف الكامل على الغرف التى تؤجر مفروشة داخل الشقق - - والتى يطلق عليها «بنسب» - وكان هذا الإشراف يعنى الزام صاحب الشقة بالإبلاغ بوزارة السياحة برغبته فى تأجير إحدى غرفه - - وهذه الوزارة ترسل لجنة لتحديد القيمة الإيجارية لكل غرفة حسب محتوياتها - وتوضع هذه التسعيرة مع محتويات الغرفة فى قائمة مذكلة بصاحب الشقة - - وتعلق فى مكان ظاهر من الغرفة - - ثم يمتد إشراف السياحة على هذه الغرف بالتفتيش الدورى والمفاجأ -

كل هذه الإجراءات صممتها القوانين على الغرف المفروشة داخل الشقق - - ومنها - بنون ما سبب واضح - من الاعتماد لتشمل الشقق المفروشة كوحدة واحدة -
يقول محمد الشاعر مدير إدارة الفنادق بالسياحة - عندما ارتفع عدد الشكاوى من تصرفات أصحاب الشقق المفروشة حاولت الوزارة التدخل لوضع هذه الشقق تحت إشرافها - ولكن تفرق خرجت من مجلس الدولة فى شهر يونيو الماضى لأصاعت كل أمال وزارة السياحة فى الإشراف على هذه الشقق -

قالت الفتوى، أن الشقق المفروشة التى تؤجر كوحدة واحدة لا تخضع لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وإنما يقتصر إشراف السياحة على غرف الفنادق - - وغرف الشقق المفروشة فقط - -
لم يسمعنا أحد!

ولكن إلى متى سوف تظل المشكلة قائمة بهذا الوضع -
يقول عن الدين فرج وكيل وزارة الإسكان لشئون القاهرة - أن المشكلة يجب أن تبحث من أساسها لتنظيم تأجير هذه الشقق بعد أن وصلت الشكاوى إلى هذا الحد - ويجب أساساً أن تترتب على المشكلة تشكيل لجان تشييد السياحة الداخلية التى يتختم عليها إيجاد حلول مناسبة لها معتمدة فى قواعد وأصول معينة لتأجير هذه الشقق على أن يقوم بالإشراف على تنفيذها لجان من مناصرات الإسكان - فى كل محافظة -
ويتساءل وكيل الوزارة: أين كانت وزارة السياحة عندما كان قانون العلاقة بين المالك والمستأجر يناقش أمام مجلس الأمة - ويقول المسئولون فى وزارة السياحة:

أن الوزارة قد أرسلت بالفعل باقتراحاتها إلى وزارة الإسكان أثناء مناقشة القانون وكانت اقتراحاتها واضحة محددة -
● طالبت الوزارة أن تكون هناك لجان مهتمات بوضع تسعيرة محددة لكل شقة بعد معاينة محتوياتها - - على أن تحصر هذه المحتويات فى قائمة مذكلة بالسعر المحدد وتعلق فى مكان ظاهر داخل نفس الشقة - - وأن تتولى هذه اللجان الإشراف على تنفيذ هذه التسعيرة -

والوقت الذى يقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

والشقة الأكثر غرابة أن القانون ١٦٣ الذى صدر سنة ١٩٥٠ أعطى لوزارة السياحة الحق فى الإشراف الكامل على الغرف التى تؤجر مفروشة داخل الشقق - - والتى يطلق عليها «بنسب» - وكان هذا الإشراف يعنى الزام صاحب الشقة بالإبلاغ بوزارة السياحة برغبته فى تأجير إحدى غرفه - - وهذه الوزارة ترسل لجنة لتحديد القيمة الإيجارية لكل غرفة حسب محتوياتها - وتوضع هذه التسعيرة مع محتويات الغرفة فى قائمة مذكلة بصاحب الشقة - - وتعلق فى مكان ظاهر من الغرفة - - ثم يمتد إشراف السياحة على هذه الغرف بالتفتيش الدورى والمفاجأ -

كل هذه الإجراءات صممتها القوانين على الغرف المفروشة داخل الشقق - - ومنها - بنون ما سبب واضح - من الاعتماد لتشمل الشقق المفروشة كوحدة واحدة -
يقول محمد الشاعر مدير إدارة الفنادق بالسياحة - عندما ارتفع عدد الشكاوى من تصرفات أصحاب الشقق المفروشة حاولت الوزارة التدخل لوضع هذه الشقق تحت إشرافها - ولكن تفرق خرجت من مجلس الدولة فى شهر يونيو الماضى لأصاعت كل أمال وزارة السياحة فى الإشراف على هذه الشقق -

قالت الفتوى، أن الشقق المفروشة التى تؤجر كوحدة واحدة لا تخضع لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وإنما يقتصر إشراف السياحة على غرف الفنادق - - وغرف الشقق المفروشة فقط - -
لم يسمعنا أحد!

ولكن إلى متى سوف تظل المشكلة قائمة بهذا الوضع -
يقول عن الدين فرج وكيل وزارة الإسكان لشئون القاهرة - أن المشكلة يجب أن تبحث من أساسها لتنظيم تأجير هذه الشقق بعد أن وصلت الشكاوى إلى هذا الحد - ويجب أساساً أن تترتب على المشكلة تشكيل لجان تشييد السياحة الداخلية التى يتختم عليها إيجاد حلول مناسبة لها معتمدة فى قواعد وأصول معينة لتأجير هذه الشقق على أن يقوم بالإشراف على تنفيذها لجان من مناصرات الإسكان - فى كل محافظة -
ويتساءل وكيل الوزارة: أين كانت وزارة السياحة عندما كان قانون العلاقة بين المالك والمستأجر يناقش أمام مجلس الأمة - ويقول المسئولون فى وزارة السياحة:

أن الوزارة قد أرسلت بالفعل باقتراحاتها إلى وزارة الإسكان أثناء مناقشة القانون وكانت اقتراحاتها واضحة محددة -
● طالبت الوزارة أن تكون هناك لجان مهتمات بوضع تسعيرة محددة لكل شقة بعد معاينة محتوياتها - - على أن تحصر هذه المحتويات فى قائمة مذكلة بالسعر المحدد وتعلق فى مكان ظاهر داخل نفس الشقة - - وأن تتولى هذه اللجان الإشراف على تنفيذ هذه التسعيرة -

لصالح الشقة المفروشة يدفع تأمين مستأجرها أن يتصرف من هذا المبلغ عندما يريد إليها شكوى من أحد السياح يتم فيها صاحب الشقة ويتم رد التأمين -

والوقت الذى يقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

والوقت الذى يقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

والشقة الأكثر غرابة أن القانون ١٦٣ الذى صدر سنة ١٩٥٠ أعطى لوزارة السياحة الحق فى الإشراف الكامل على الغرف التى تؤجر مفروشة داخل الشقق - - والتى يطلق عليها «بنسب» - وكان هذا الإشراف يعنى الزام صاحب الشقة بالإبلاغ بوزارة السياحة برغبته فى تأجير إحدى غرفه - - وهذه الوزارة ترسل لجنة لتحديد القيمة الإيجارية لكل غرفة حسب محتوياتها - وتوضع هذه التسعيرة مع محتويات الغرفة فى قائمة مذكلة بصاحب الشقة - - وتعلق فى مكان ظاهر من الغرفة - - ثم يمتد إشراف السياحة على هذه الغرف بالتفتيش الدورى والمفاجأ -

كل هذه الإجراءات صممتها القوانين على الغرف المفروشة داخل الشقق - - ومنها - بنون ما سبب واضح - من الاعتماد لتشمل الشقق المفروشة كوحدة واحدة -
يقول محمد الشاعر مدير إدارة الفنادق بالسياحة - عندما ارتفع عدد الشكاوى من تصرفات أصحاب الشقق المفروشة حاولت الوزارة التدخل لوضع هذه الشقق تحت إشرافها - ولكن تفرق خرجت من مجلس الدولة فى شهر يونيو الماضى لأصاعت كل أمال وزارة السياحة فى الإشراف على هذه الشقق -

قالت الفتوى، أن الشقق المفروشة التى تؤجر كوحدة واحدة لا تخضع لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وإنما يقتصر إشراف السياحة على غرف الفنادق - - وغرف الشقق المفروشة فقط - -
لم يسمعنا أحد!

ولكن إلى متى سوف تظل المشكلة قائمة بهذا الوضع -
يقول عن الدين فرج وكيل وزارة الإسكان لشئون القاهرة - أن المشكلة يجب أن تبحث من أساسها لتنظيم تأجير هذه الشقق بعد أن وصلت الشكاوى إلى هذا الحد - ويجب أساساً أن تترتب على المشكلة تشكيل لجان تشييد السياحة الداخلية التى يتختم عليها إيجاد حلول مناسبة لها معتمدة فى قواعد وأصول معينة لتأجير هذه الشقق على أن يقوم بالإشراف على تنفيذها لجان من مناصرات الإسكان - فى كل محافظة -
ويتساءل وكيل الوزارة: أين كانت وزارة السياحة عندما كان قانون العلاقة بين المالك والمستأجر يناقش أمام مجلس الأمة - ويقول المسئولون فى وزارة السياحة:

أن الوزارة قد أرسلت بالفعل باقتراحاتها إلى وزارة الإسكان أثناء مناقشة القانون وكانت اقتراحاتها واضحة محددة -
● طالبت الوزارة أن تكون هناك لجان مهتمات بوضع تسعيرة محددة لكل شقة بعد معاينة محتوياتها - - على أن تحصر هذه المحتويات فى قائمة مذكلة بالسعر المحدد وتعلق فى مكان ظاهر داخل نفس الشقة - - وأن تتولى هذه اللجان الإشراف على تنفيذ هذه التسعيرة -

لصالح الشقة المفروشة يدفع تأمين مستأجرها أن يتصرف من هذا المبلغ عندما يريد إليها شكوى من أحد السياح يتم فيها صاحب الشقة ويتم رد التأمين -

والوقت الذى يقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

والوقت الذى يقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

والشقة الأكثر غرابة أن القانون ١٦٣ الذى صدر سنة ١٩٥٠ أعطى لوزارة السياحة الحق فى الإشراف الكامل على الغرف التى تؤجر مفروشة داخل الشقق - - والتى يطلق عليها «بنسب» - وكان هذا الإشراف يعنى الزام صاحب الشقة بالإبلاغ بوزارة السياحة برغبته فى تأجير إحدى غرفه - - وهذه الوزارة ترسل لجنة لتحديد القيمة الإيجارية لكل غرفة حسب محتوياتها - وتوضع هذه التسعيرة مع محتويات الغرفة فى قائمة مذكلة بصاحب الشقة - - وتعلق فى مكان ظاهر من الغرفة - - ثم يمتد إشراف السياحة على هذه الغرف بالتفتيش الدورى والمفاجأ -

كل هذه الإجراءات صممتها القوانين على الغرف المفروشة داخل الشقق - - ومنها - بنون ما سبب واضح - من الاعتماد لتشمل الشقق المفروشة كوحدة واحدة -
يقول محمد الشاعر مدير إدارة الفنادق بالسياحة - عندما ارتفع عدد الشكاوى من تصرفات أصحاب الشقق المفروشة حاولت الوزارة التدخل لوضع هذه الشقق تحت إشرافها - ولكن تفرق خرجت من مجلس الدولة فى شهر يونيو الماضى لأصاعت كل أمال وزارة السياحة فى الإشراف على هذه الشقق -

قالت الفتوى، أن الشقق المفروشة التى تؤجر كوحدة واحدة لا تخضع لأحكام القانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وإنما يقتصر إشراف السياحة على غرف الفنادق - - وغرف الشقق المفروشة فقط - -
لم يسمعنا أحد!

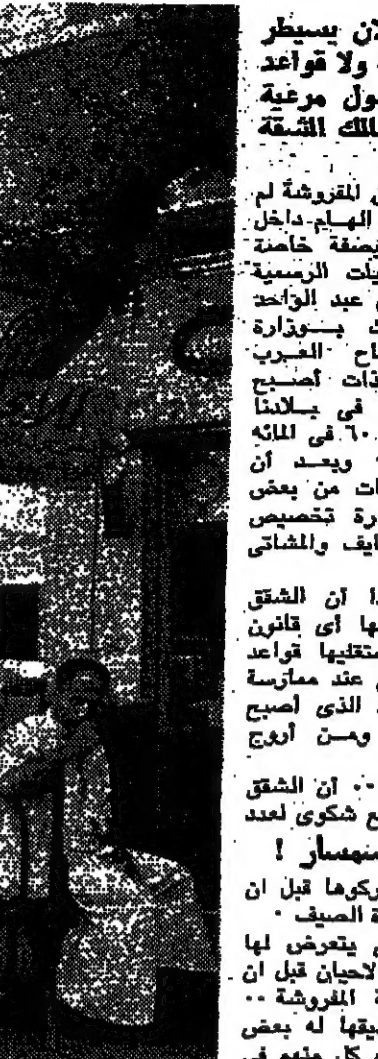
ولكن إلى متى سوف تظل المشكلة قائمة بهذا الوضع -
يقول عن الدين فرج وكيل وزارة الإسكان لشئون القاهرة - أن المشكلة يجب أن تبحث من أساسها لتنظيم تأجير هذه الشقق بعد أن وصلت الشكاوى إلى هذا الحد - ويجب أساساً أن تترتب على المشكلة تشكيل لجان تشييد السياحة الداخلية التى يتختم عليها إيجاد حلول مناسبة لها معتمدة فى قواعد وأصول معينة لتأجير هذه الشقق على أن يقوم بالإشراف على تنفيذها لجان من مناصرات الإسكان - فى كل محافظة -
ويتساءل وكيل الوزارة: أين كانت وزارة السياحة عندما كان قانون العلاقة بين المالك والمستأجر يناقش أمام مجلس الأمة - ويقول المسئولون فى وزارة السياحة:

أن الوزارة قد أرسلت بالفعل باقتراحاتها إلى وزارة الإسكان أثناء مناقشة القانون وكانت اقتراحاتها واضحة محددة -
● طالبت الوزارة أن تكون هناك لجان مهتمات بوضع تسعيرة محددة لكل شقة بعد معاينة محتوياتها - - على أن تحصر هذه المحتويات فى قائمة مذكلة بالسعر المحدد وتعلق فى مكان ظاهر داخل نفس الشقة - - وأن تتولى هذه اللجان الإشراف على تنفيذ هذه التسعيرة -

لصالح الشقة المفروشة يدفع تأمين مستأجرها أن يتصرف من هذا المبلغ عندما يريد إليها شكوى من أحد السياح يتم فيها صاحب الشقة ويتم رد التأمين -

والوقت الذى يقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

الشقة المفروشة الموضوع الأول من شكاوى عدد من القائمين لإجازة الصيف فى بلدنا والقيمين فيها بعون خبراء -
فى المائة من الاسكان السياحى وخصوصاً فى الصيف الآن - طبقاً لأحصاءات - فى الشقق المفروشة



لأنه لا يتولى مكتب السياحة توفير الترخيص على هذه الشقق المفروشة التى تأجر على التالى والمفروشة

الشقة - والفعل - - هنا: أيضاً - - فبدأت محاولة لزيادة الإيجار رغم الاتفاق ورغم العقد الذى يحدد فيه الإيجار المتفق عليه -

وقد يتحمل السائح كل هذه المتاعب - وبموجب إيجار إلى إقسام الشرطة التى تقف جائرة أمام مثل هذه الحالات - - وقد شهد قسم خسر الجديفة فى الأسبوع الماضى إحدى هذه الوقائع عندما تقدم السائحون الأربعة محمد غانم وبلاغ يقول: «إن صاحب الشقة راح يطلبه فجأة بقيمة إيجار شهر كامل - - وقبضه فأتوا التليفون فى الثلاثة أشهر الماضية وذلك بالرغم من أنه لم يقض إلا ١٥ يوم داخل الشقة حسب الاتفاق» -

المتكلم فى العقد وأنه دفع إيجارها بالكامل - - ومع ذلك يقف صاحب الشقة أمام الباب لينتقم من الخروج بمقتضاه الأبعد أن يكلف كل طلائع موافق عبيدة وغريبة تحدث كل يوم وتسجلها مكاتب وزارة السياحة وأقسام الشرطة - - خلقتها أساساً تلك الحرية المطلقة التى منحها القانون لصاحب الشقة عندما تركه يحدد قيمة الإيجار المطلوب حسب هواه -

التأمين - - يصادر دائماً!
والمسألة لم تقف عند حد الشكاوى من قيمة الإيجار نفسه - - فقد بدأت شكاوى السياح تشير إلى ظاهرة جديدة فى سلسلة المتاعب التى لا تنتهى -
تقول الشكاوى أن أصحاب الشقق المفروشة يطلبون تأميناً يصل إلى قيمة إيجار شهرين قبل أن يملأ السائح وقبضه داخل الشقة كسجين على محتوياتها -

الى هنا والامر طبيعى ولكن هذا التأمين نفسه أصبح يخضع لمساومات غريبة من صاحب الشقة بعد انتهاء فترة الإيجار تنتهى إلى هنا والامر طبيعى

والوقت الذى يقصوا فترة فى بلادنا ثم رحلوا فإن الأمر الذى قد يثير الدهشة أن هذه الشكاوى بالذات لا تملك وزارة السياحة أى حق فى بحثها والتحقيق فيها لأنها لا تملك أصلاً أى صورة من صور الإشراف على الشقق المفروشة باختلاف أنواعها -

والشقة الأكثر غرابة أن القانون ١٦٣ الذى صدر سنة ١٩٥٠ أعطى لوزارة السياحة الحق فى الإشراف الكامل على الغرف التى تؤجر مفروشة داخل الشقق - - والتى يطلق عليها «بنسب» - وكان هذا الإشراف يعنى الزام صاحب الشقة بالإبلاغ بوزارة السياحة برغبته فى تأجير إحدى غرفه - - وهذه الوزارة ترسل لجنة لتحديد القيمة الإيجارية لكل غرفة حسب محتوياتها - وتوضع هذه التسعيرة مع محتويات الغرفة فى قائمة مذكلة بصاحب الشقة - - وتعلق فى مكان ظاهر من الغرفة - - ثم يمتد إشراف السياحة على هذه الغرف بالتفتيش الدورى والمفاجأ -

الشركة التى قدمت لكم أول أسبوع
بمركز الصالون الأخضر بالإسكندرية

تقدم لك هذا العام
مغامرة كبرى

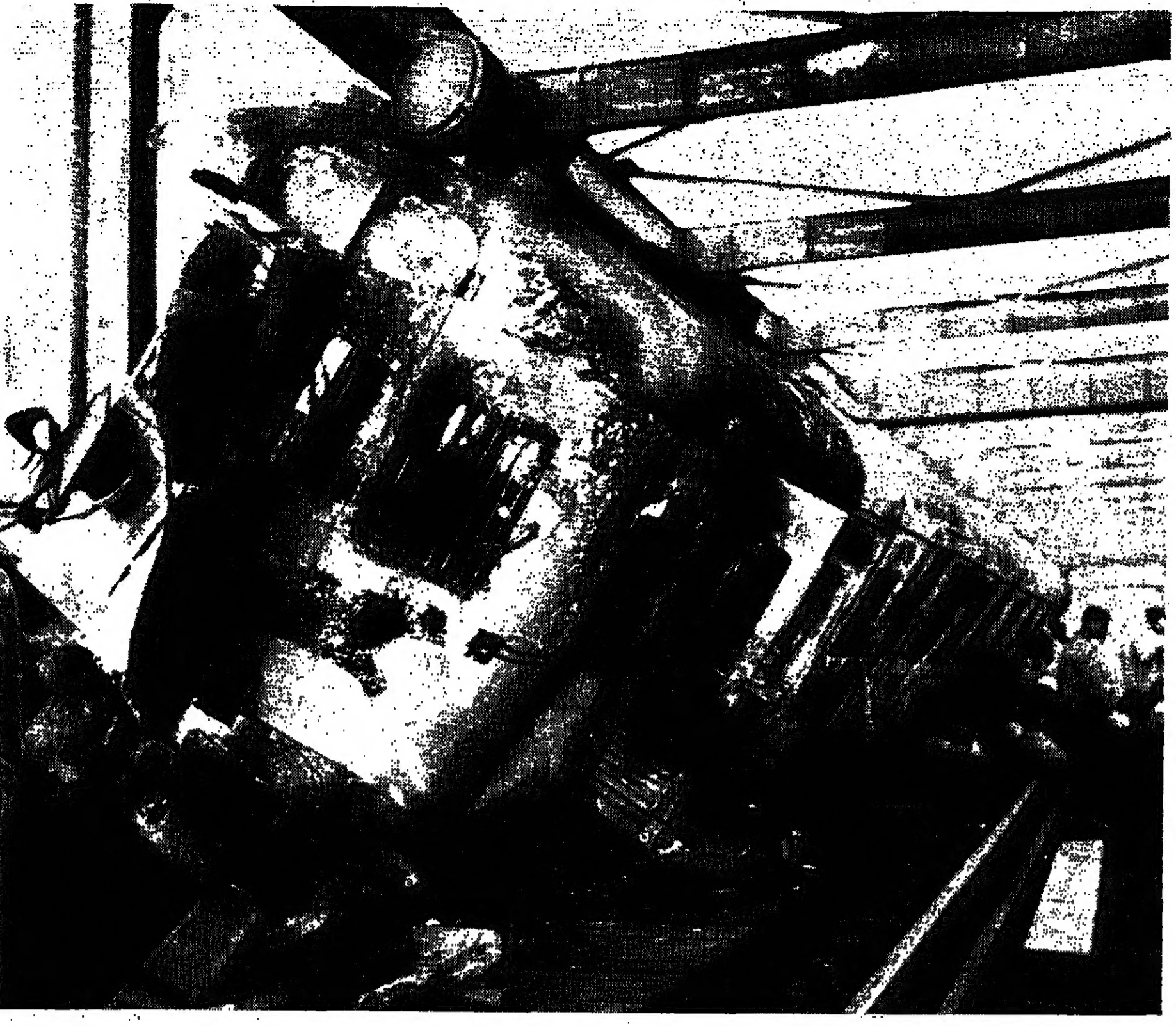
شركة النصر للأصواف والمنسوجات لمهارة

بن القدام السيار العربى
كل إثنين السيار العربى
مجلة
لئيل الشاب الذكى لتربية الاحداث
عدد ممتاز ممتاز ممتاز
مصحف بالآلوان بالصور العريضة

البويات
إدارة شركة البويات المصرية العامة للصناعات الكيماوية
١ شارع المصانع بالقاهرة ١١٥٤٠٠ ٨١٢٨٩٠
ج فى مناضة عامر تويرير

أنت جازل خبير فاعل بكمرة ٢٠ كرتال تسليم مزارع الزرعة
بالقاهرة الإسكندرية على دفعتين شهرية على مدار العام من
منتصف شهر ديسمبر ١٩٦٩ بشرط سيرة ومهارة يسبح
وفلور من الرقع وترمات بسم برت واديرة -
مع المطاوعة مع مزارع كل كرتال المطاوعة بسم برت واديرة
مظاوعة مطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة
مع المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة
٢٠٠٠ المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة
المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة المطاوعة

أع خطر يكشف عنها التحقيق في حادث قطار كوبرى كفر الزيات



تقرير اللجنة الفنية وتحقيقات النيابة
فراجل متأكدة من ١١ يوما
مسؤولين في ورش الصيانة
حالة إخفاء في موقع الحادث
تدور حول الواقعة من كارتة مروعة
لى حادث خسائره ٢٨ ألف جنيه !

بأمر دسوقي :
نخبة الصلابة تقرير اللجنة الفنية عن أسباب حادث
ل الأسكندرية فوق كوبرى كفر الزيات يوم ١٤
الحالي ، والذي أدى إلى إصابة ١٨ من ركاب القطار
روح ووضوح ، وأصيب الكوبرى القاتم فوق
ل بأضرار ، ومآلات أعمال الإصلاح تجري فوقه

التقرير بالإنعانة إلى الأسباب الفنية لوقوع الحادث ، صورة
أن يحدث من خسائر في الأرواح أولا مدة عوالم خلت من آثار
كان خلال الدليل المكون من ست مبررات قد غادر محطة الإسكندرية ،
في الواجهة ١١ الريح بعد الظهر ووصل إلى مكان الحادث فوق كوبرى
الثانية وخمس دقائق ..

كيف وقع ؟
تقرير أن الدليل كان متفاداً ، الحادث بصره ١٠٠ ك. م. في
في السرعة (الفترة للذيل سوفند
بخط الكوبرى سقط مثلث القرامل
ب. الواجهة ، كما كان جزء
الوجهي - سقطا -
حالة السريرتين الخامسة -

تقرير أن الدليل اتفق إلى
كبيرة وتنتج من فرق السرعة
الثلثية المبررة للذيل الأجزاء
تطو من السريرتين الثلاث
كبيرة ، كانت كافية لتفك
الواجهة الصلبة للسريرتين ،
رؤية الواجهة من السريرتين
ساحسة ، وانفتحت السريرتين
في واجهات الكوبرى ، بينما
سريرتين الثلاث الأخيرة -
ب. السريرتين - نزلت -
السريرتين والسريرتين وترتج
في الكوبرى على أبعاد ٢٧٠
بجانبها مع قوائم الكوبرى
خفيفة وأرضيته ، وقد حدث
لوان ، فقد نجت قوى الاحتكاك
على أقدام شرب وخسارة ،
تسلسل السريرتين والسريرتين
- وانفجار قران السورل
وقد سبغ له قوى شديدة -
بولن - مشغلا على أرضية
والتي تلتها ١٠٠ فكتة
إسالة السورل المشغلة إلى

خفاء القرامل !
ولى الأستاذ محمدي رشوان
في التحقيق بين أن القرامل على
في قوائم عربة الدليل المحترقة
في قوائم جهاز القرامل
العربية الواجهة ، داخل العربة
التي قطعت إلى ثلاثة أجزاء

رئيس النيابة محاميتي كان
الأولى مع الأستاذ حسن المصري
ب. بالأسكندرية والذي أقر
في والمحاكمة الثانية بمرتبة
ب. البورلي ورئيس اللجنة الفنية
لماذا على نور الدين التائب
لها معرفة أسباب الحادث ،
اتقاء المحاكمة الثانية على
القرارل مرفوعة في الظني
ف. قبل تمت الكوبرى وقت وقوع
ن فوق الكوبرى وقت وقوع
وكانت - المحاكمة - في حالة
وتطابق جهاز القرامل الخاص
ب. في
نخبة يشهد وتجرى محاكمة
بمثل القرامل الخاص بالعمرة
ف. التفتية

وأوجه التحقيق بعد الحضور إلى
الحالة المتأخرة أجماعا جيدا ..
العمل من ١١ يوما !
والتبث البحث الذي أجريته اللجنة الفنية
أن الجزء المتأخر من المحاكمة الخاصة بجهاز
فراجل العربة الواجهة كان على نفس الحالة
منذ يوم ٢ أغسطس ١٩٦٩ ، أي قبل
١١ يوما من وقوع الحادث ، وأنه كان
يمكن استدلال الحالة المتأخرة بأشياء
سليمة من قطع القرامل الخاصة الجديدة
بورشي هيئة السكة الحديد ..
كما أثبت تحقيق النيابة أن الحالة

السائق ومعه كشف موضع به ميان
الغرائب المبررة منه وأخبره أن محمده
أحمد حسين يطلب ١٠٠ جنيه . واتفقا
في تحديد يومه للقاء المتهم ..
الاتفاق .. في مكتبه
والإبلاغ الذي سلمه هو المول
مختار محمد فهدى ، صاحب محل أدوات
نخلة بالمين ، قال أنه توجه لمصلحة
الغرائب لتصرف على مقر لجنة المدن
التي سطر القرامل القديم منه ، فالتقى
هناك بالسائق محمد أمين الذي يبرهن
من قبل ، وأنه السائق المسمى أحمد
حسين يمكنه اتهامه بشكائه مع المحاكمة ..
واذ السائق الذي فعلا ، وأصل أحمد
حسين أباه تليفونيا ، وطلب منك
مؤومه من الوقت المختص .. ثم
طلب منه المرور عليه في اليوم التالي
يفرج من دراسة مؤومه ..
وعاد إليه في اليوم الموالي حيث التفت
به في مكتبه ، وأنه السائق المولف
مؤومه ، وطلب منه أن يتقدم بطلب
ثم من عليه في حله مساء اليوم التالي
وإذا بمايوته على دفع مبلغ ٢٥٠ جنيها
تغير أهله من الغرائب وأمكن تفتيش
المبلغ بعد تدخل السائق محمد أمين إلى
١٥٠ جنيها يدفع ٧٥ جنيها كعنا ويهر
ب. إيسال على المتهم ، ثم تخرج إيسال
بال ٧٥ جنيها للجنة ، ويسلم السائق
الإبلاغ بطلبه للمصلحة ، فوجه معه
الموضوع .. وأحال رجال الرقابة ، جميع
المسؤولين الذين يتبعهم المولف مينا
وسايسا ، ب. ب. وطلباوا تفتش
جميع الإجراءات اللازمة ضد ..
أهم من الرشوة !
وبذا رجال الرقابة في العمل
ز. البورلي المولف .. وسجلوا القراءات
التي تمت ب. بين المولفين وما دار
بينهما وتكاثروا من جهة البلايين ..
موضوعه .. وعرض عليه خطاب المحر
.. طلب منه المولف أن يمد له الأوراق
المعلقة بمؤومه وأخبره أنه سيبصر
عليه في ورشته في وقت حدد ..
ووضعت الرشوة تحت المراقبة ولكن لم
التي في صفحة ٨

التي لا يمكن أن تتطرق إليه الشبهة ..
سار رجال الرقابة خلف البلايين
خفوة بخفوة .. كانت الإجراءات
تتحدى مسيرة المولفين له حتى النهاية ،
وتجيب بلعين وسيلان لها لصلها
لعمد اثبات ارتكابها في مخرج خاص ..
وركن رجال الرقابة على المولف الثاني
باعتبار أن جلسة المدن كانت قد اتربت
.. مسلو مبلغ ٧٥ جنيها .. وكانت
الفتنة تتدور بلا يسطر المتهم وهو
يتسلم هذه الفتنة .. لم يكن الأمر
بالسيرة لهم مجرد قضية رشوة وإنما
الذي كاتيبه في الدرجة الأولى هو طريقة
هذا المولف في تنفيذ مؤومه مع
المولفين .. هل له وسائله داخل
المصلحة .. وما هي الطريقة التي يتبعها
في تنفيذها في الغرائب المستعارة أو
رغمها .. وما مدى علاقته مع بولني
المصلحة .. ومدى ما يتكلمون له من
مساعدة ..
وتسلم المولف اللجنة الأولى عملا ..
وكان متجلا لاستطلاع حيث كان يستعد
للمسار السوسوية .. وتوكلت التعريفات
بعض الوقت .. وعندما عاد المولف
وكانت لجنة المدن قد أصدرت قرارها ،
وهو بتفتيش الشخصيات الشريفة بمؤومه
ليس ليها أية شبهة .. ولم يشأ المولف
أن يصادف التفتيش بالمولف بالمولف للجنة
البلاية بعد أن ظهر أنه لم يعمل له
شيء ..

الضبط .. في تكسي !
ولم يتطرق رجال الرقابة الإدارية إلا
.. تلموا بلاع المولف الأول .. سكرى
السيارات .. جميعه عبد الطيب .. كان
جميعه قد تلى خطبا من المصلحة بالحجز
على بنقوله نظير الغرائب المستعارة
عليه .. وتوجه المولف إلى المولف حيث
تألف في مكتبه وسأله عسما من في
بينهما وتكاثروا من جهة البلايين ..
موضوعه .. وعرض عليه خطاب المحر
.. طلب منه المولف أن يمد له الأوراق
المعلقة بمؤومه وأخبره أنه سيبصر
عليه في ورشته في وقت حدد ..
ووضعت الرشوة تحت المراقبة ولكن لم
التي في صفحة ٨

التي لا يمكن أن تتطرق إليه الشبهة ..
سار رجال الرقابة خلف البلايين
خفوة بخفوة .. كانت الإجراءات
تتحدى مسيرة المولفين له حتى النهاية ،
وتجيب بلعين وسيلان لها لصلها
لعمد اثبات ارتكابها في مخرج خاص ..
وركن رجال الرقابة على المولف الثاني
باعتبار أن جلسة المدن كانت قد اتربت
.. مسلو مبلغ ٧٥ جنيها .. وكانت
الفتنة تتدور بلا يسطر المتهم وهو
يتسلم هذه الفتنة .. لم يكن الأمر
بالسيرة لهم مجرد قضية رشوة وإنما
الذي كاتيبه في الدرجة الأولى هو طريقة
هذا المولف في تنفيذ مؤومه مع
المولفين .. هل له وسائله داخل
المصلحة .. وما هي الطريقة التي يتبعها
في تنفيذها في الغرائب المستعارة أو
رغمها .. وما مدى علاقته مع بولني
المصلحة .. ومدى ما يتكلمون له من
مساعدة ..
وتسلم المولف اللجنة الأولى عملا ..
وكان متجلا لاستطلاع حيث كان يستعد
للمسار السوسوية .. وتوكلت التعريفات
بعض الوقت .. وعندما عاد المولف
وكانت لجنة المدن قد أصدرت قرارها ،
وهو بتفتيش الشخصيات الشريفة بمؤومه
ليس ليها أية شبهة .. ولم يشأ المولف
أن يصادف التفتيش بالمولف بالمولف للجنة
البلاية بعد أن ظهر أنه لم يعمل له
شيء ..

الضبط .. في تكسي !
ولم يتطرق رجال الرقابة الإدارية إلا
.. تلموا بلاع المولف الأول .. سكرى
السيارات .. جميعه عبد الطيب .. كان
جميعه قد تلى خطبا من المصلحة بالحجز
على بنقوله نظير الغرائب المستعارة
عليه .. وتوجه المولف إلى المولف حيث
تألف في مكتبه وسأله عسما من في
بينهما وتكاثروا من جهة البلايين ..
موضوعه .. وعرض عليه خطاب المحر
.. طلب منه المولف أن يمد له الأوراق
المعلقة بمؤومه وأخبره أنه سيبصر
عليه في ورشته في وقت حدد ..
ووضعت الرشوة تحت المراقبة ولكن لم
التي في صفحة ٨

التي لا يمكن أن تتطرق إليه الشبهة ..
سار رجال الرقابة خلف البلايين
خفوة بخفوة .. كانت الإجراءات
تتحدى مسيرة المولفين له حتى النهاية ،
وتجيب بلعين وسيلان لها لصلها
لعمد اثبات ارتكابها في مخرج خاص ..
وركن رجال الرقابة على المولف الثاني
باعتبار أن جلسة المدن كانت قد اتربت
.. مسلو مبلغ ٧٥ جنيها .. وكانت
الفتنة تتدور بلا يسطر المتهم وهو
يتسلم هذه الفتنة .. لم يكن الأمر
بالسيرة لهم مجرد قضية رشوة وإنما
الذي كاتيبه في الدرجة الأولى هو طريقة
هذا المولف في تنفيذ مؤومه مع
المولفين .. هل له وسائله داخل
المصلحة .. وما هي الطريقة التي يتبعها
في تنفيذها في الغرائب المستعارة أو
رغمها .. وما مدى علاقته مع بولني
المصلحة .. ومدى ما يتكلمون له من
مساعدة ..
وتسلم المولف اللجنة الأولى عملا ..
وكان متجلا لاستطلاع حيث كان يستعد
للمسار السوسوية .. وتوكلت التعريفات
بعض الوقت .. وعندما عاد المولف
وكانت لجنة المدن قد أصدرت قرارها ،
وهو بتفتيش الشخصيات الشريفة بمؤومه
ليس ليها أية شبهة .. ولم يشأ المولف
أن يصادف التفتيش بالمولف بالمولف للجنة
البلاية بعد أن ظهر أنه لم يعمل له
شيء ..

الضبط .. في تكسي !
ولم يتطرق رجال الرقابة الإدارية إلا
.. تلموا بلاع المولف الأول .. سكرى
السيارات .. جميعه عبد الطيب .. كان
جميعه قد تلى خطبا من المصلحة بالحجز
على بنقوله نظير الغرائب المستعارة
عليه .. وتوجه المولف إلى المولف حيث
تألف في مكتبه وسأله عسما من في
بينهما وتكاثروا من جهة البلايين ..
موضوعه .. وعرض عليه خطاب المحر
.. طلب منه المولف أن يمد له الأوراق
المعلقة بمؤومه وأخبره أنه سيبصر
عليه في ورشته في وقت حدد ..
ووضعت الرشوة تحت المراقبة ولكن لم
التي في صفحة ٨

التي لا يمكن أن تتطرق إليه الشبهة ..
سار رجال الرقابة خلف البلايين
خفوة بخفوة .. كانت الإجراءات
تتحدى مسيرة المولفين له حتى النهاية ،
وتجيب بلعين وسيلان لها لصلها
لعمد اثبات ارتكابها في مخرج خاص ..
وركن رجال الرقابة على المولف الثاني
باعتبار أن جلسة المدن كانت قد اتربت
.. مسلو مبلغ ٧٥ جنيها .. وكانت
الفتنة تتدور بلا يسطر المتهم وهو
يتسلم هذه الفتنة .. لم يكن الأمر
بالسيرة لهم مجرد قضية رشوة وإنما
الذي كاتيبه في الدرجة الأولى هو طريقة
هذا المولف في تنفيذ مؤومه مع
المولفين .. هل له وسائله داخل
المصلحة .. وما هي الطريقة التي يتبعها
في تنفيذها في الغرائب المستعارة أو
رغمها .. وما مدى علاقته مع بولني
المصلحة .. ومدى ما يتكلمون له من
مساعدة ..
وتسلم المولف اللجنة الأولى عملا ..
وكان متجلا لاستطلاع حيث كان يستعد
للمسار السوسوية .. وتوكلت التعريفات
بعض الوقت .. وعندما عاد المولف
وكانت لجنة المدن قد أصدرت قرارها ،
وهو بتفتيش الشخصيات الشريفة بمؤومه
ليس ليها أية شبهة .. ولم يشأ المولف
أن يصادف التفتيش بالمولف بالمولف للجنة
البلاية بعد أن ظهر أنه لم يعمل له
شيء ..

الضبط .. في تكسي !
ولم يتطرق رجال الرقابة الإدارية إلا
.. تلموا بلاع المولف الأول .. سكرى
السيارات .. جميعه عبد الطيب .. كان
جميعه قد تلى خطبا من المصلحة بالحجز
على بنقوله نظير الغرائب المستعارة
عليه .. وتوجه المولف إلى المولف حيث
تألف في مكتبه وسأله عسما من في
بينهما وتكاثروا من جهة البلايين ..
موضوعه .. وعرض عليه خطاب المحر
.. طلب منه المولف أن يمد له الأوراق
المعلقة بمؤومه وأخبره أنه سيبصر
عليه في ورشته في وقت حدد ..
ووضعت الرشوة تحت المراقبة ولكن لم
التي في صفحة ٨

التي لا يمكن أن تتطرق إليه الشبهة ..
سار رجال الرقابة خلف البلايين
خفوة بخفوة .. كانت الإجراءات
تتحدى مسيرة المولفين له حتى النهاية ،
وتجيب بلعين وسيلان لها لصلها
لعمد اثبات ارتكابها في مخرج خاص ..
وركن رجال الرقابة على المولف الثاني
باعتبار أن جلسة المدن كانت قد اتربت
.. مسلو مبلغ ٧٥ جنيها .. وكانت
الفتنة تتدور بلا يسطر المتهم وهو
يتسلم هذه الفتنة .. لم يكن الأمر
بالسيرة لهم مجرد قضية رشوة وإنما
الذي كاتيبه في الدرجة الأولى هو طريقة
هذا المولف في تنفيذ مؤومه مع
المولفين .. هل له وسائله داخل
المصلحة .. وما هي الطريقة التي يتبعها
في تنفيذها في الغرائب المستعارة أو
رغمها .. وما مدى علاقته مع بولني
المصلحة .. ومدى ما يتكلمون له من
مساعدة ..
وتسلم المولف اللجنة الأولى عملا ..
وكان متجلا لاستطلاع حيث كان يستعد
للمسار السوسوية .. وتوكلت التعريفات
بعض الوقت .. وعندما عاد المولف
وكانت لجنة المدن قد أصدرت قرارها ،
وهو بتفتيش الشخصيات الشريفة بمؤومه
ليس ليها أية شبهة .. ولم يشأ المولف
أن يصادف التفتيش بالمولف بالمولف للجنة
البلاية بعد أن ظهر أنه لم يعمل له
شيء ..

الضبط .. في تكسي !
ولم يتطرق رجال الرقابة الإدارية إلا
.. تلموا بلاع المولف الأول .. سكرى
السيارات .. جميعه عبد الطيب .. كان
جميعه قد تلى خطبا من المصلحة بالحجز
على بنقوله نظير الغرائب المستعارة
عليه .. وتوجه المولف إلى المولف حيث
تألف في مكتبه وسأله عسما من في
بينهما وتكاثروا من جهة البلايين ..
موضوعه .. وعرض عليه خطاب المحر
.. طلب منه المولف أن يمد له الأوراق
المعلقة بمؤومه وأخبره أنه سيبصر
عليه في ورشته في وقت حدد ..
ووضعت الرشوة تحت المراقبة ولكن لم
التي في صفحة ٨

التي لا يمكن أن تتطرق إليه الشبهة ..
سار رجال الرقابة خلف البلايين
خفوة بخفوة .. كانت الإجراءات
تتحدى مسيرة المولفين له حتى النهاية ،
وتجيب بلعين وسيلان لها لصلها
لعمد اثبات ارتكابها في مخرج خاص ..
وركن رجال الرقابة على المولف الثاني
باعتبار أن جلسة المدن كانت قد اتربت
.. مسلو مبلغ ٧٥ جنيها .. وكانت
الفتنة تتدور بلا يسطر المتهم وهو
يتسلم هذه الفتنة .. لم يكن الأمر
بالسيرة لهم مجرد قضية رشوة وإنما
الذي كاتيبه في الدرجة الأولى هو طريقة
هذا المولف في تنفيذ مؤومه مع
المولفين .. هل له وسائله داخل
المصلحة .. وما هي الطريقة التي يتبعها
في تنفيذها في الغرائب المستعارة أو
رغمها .. وما مدى علاقته مع بولني
المصلحة .. ومدى ما يتكلمون له من
مساعدة ..
وتسلم المولف اللجنة الأولى عملا ..
وكان متجلا لاستطلاع حيث كان يستعد
للمسار السوسوية .. وتوكلت التعريفات
بعض الوقت .. وعندما عاد المولف
وكانت لجنة المدن قد أصدرت قرارها ،
وهو بتفتيش الشخصيات الشريفة بمؤومه
ليس ليها أية شبهة .. ولم يشأ المولف
أن يصادف التفتيش بالمولف بالمولف للجنة
البلاية بعد أن ظهر أنه لم يعمل له
شيء ..

الضبط .. في تكسي !
ولم يتطرق رجال الرقابة الإدارية إلا
.. تلموا بلاع المولف الأول .. سكرى
السيارات .. جميعه عبد الطيب .. كان
جميعه قد تلى خطبا من المصلحة بالحجز
على بنقوله نظير الغرائب المستعارة
عليه .. وتوجه المولف إلى المولف حيث
تألف في مكتبه وسأله عسما من في
بينهما وتكاثروا من جهة البلايين ..
موضوعه .. وعرض عليه خطاب المحر
.. طلب منه المولف أن يمد له الأوراق
المعلقة بمؤومه وأخبره أنه سيبصر
عليه في ورشته في وقت حدد ..
ووضعت الرشوة تحت المراقبة ولكن لم
التي في صفحة ٨

التي لا يمكن أن تتطرق إليه الشبهة ..
سار رجال الرقابة خلف البلايين
خفوة بخفوة .. كانت الإجراءات
تتحدى مسيرة المولفين له حتى النهاية ،
وتجيب بلعين وسيلان لها لصلها
لعمد اثبات ارتكابها في مخرج خاص ..
وركن رجال الرقابة على المولف الثاني
باعتبار أن جلسة المدن كانت قد اتربت
.. مسلو مبلغ ٧٥ جنيها .. وكانت
الفتنة تتدور بلا يسطر المتهم وهو
يتسلم هذه الفتنة .. لم يكن الأمر
بالسيرة لهم مجرد قضية رشوة وإنما
الذي كاتيبه في الدرجة الأولى هو طريقة
هذا المولف في تنفيذ مؤومه مع
المولفين .. هل له وسائله داخل
المصلحة .. وما هي الطريقة التي يتبعها
في تنفيذها في الغرائب المستعارة أو
رغمها .. وما مدى علاقته مع بولني
المصلحة .. ومدى ما يتكلمون له من
مساعدة ..
وتسلم المولف اللجنة الأولى عملا ..
وكان متجلا لاستطلاع حيث كان يستعد
للمسار السوسوية .. وتوكلت التعريفات
بعض الوقت .. وعندما عاد المولف
وكانت لجنة المدن قد أصدرت قرارها ،
وهو بتفتيش الشخصيات الشريفة بمؤومه
ليس ليها أية شبهة .. ولم يشأ المولف
أن يصادف التفتيش بالمولف بالمولف للجنة
البلاية بعد أن ظهر أنه لم يعمل له
شيء ..

سرقة نائب بالكرامه في شوارع العمرة

الاستكبرية - مكتب الاحرام
تأم ثلاثة شبان السيد محمد
عبد الحميد شاهين مفر
مجلس الامه من دائرة الشئون
في احد شوارع العمرة في
الساعة الثانية صباحا امس
واستولوا منه على مبلغ ٢٥٠
جنيها التي اقبى على الشبان
ماتين وهم : محمد عبد الطيف
بالحمد مراك
التدريب ، ومحمد علي موسى
خبيب - ثروت كامل كيلي
ويصل محاسبا

يحطم حفل الزفاف لان المروس .. هجرته

استلم شاب مع مجموعة من
لجنة حفل زفاف في منطقة
لجنة امس وحطوا بالمراسم
وأعتدوا على المهرجانيين وقاموا
بشجرة استمرت ساعة ونصف
استخدم فيها قطع الاغصان
كانت لينة بيد الرقيم محمد
قد اقامت حفل فاسية زفافيتها
سميرة في سرائق بابل شارع
الكرمي والوايلي ضم محدا كيرا
من المهرجانيين من المهرجانيين والاضواء
في شجرة الفرحه واتاه تنظيم
المراسم على نظام الموسيقى
فوقه المهرجانيين بعدد كبير من
سوارات التفتيش تحمل مجموعة
من الاغصان استولوا على جاموا
للمهرجانيين والحفل وماكنت تتطرق
الزفاف والمهرجانيين حتى
انفتحت الالامه قد التال هولا
بعضهم لاجل على المهرجانيين
يحطون القراس والزيفات على
الحفلات التفتيش القليلة عندما
شاهدوا خبيب المهرجانيين السابق
سيد عبد العزيز على رأس
المهرجانيين ، واستغلت المهرجانيين
بالقريب مفرج بركات بشرقة
المراسم التي وجه سيارتي
الاستكبرية برئاسة القريب بركات
طاهون كما سرقت منه حذاء
الشرطة وتم السيرة على المهرجانيين
ونفى على الخبيب السابق و
من افراد مجموعة وحرب الباقين
واسلخت المسارعة من اسامة
ام المهرجانيين ووالد الخبيب
لقد استطاع ان يهرب بمؤومه
وسط الزحام

الشركة العامة للطائرات

إحدى شركات المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكبريتية والبترونية
إعلان رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ أفنداد
تعلن الشركة عن حاجتها لشغل الوظائف الآتية :

الوظيفة	الآلية	شروط شغلها
١ رئيس وحدة الأمن والحراسة	١	مؤهل عالي يتناسب مع طبيعة العمل وخبرة عميلة مدة خمس سنوات في أعمال مماثلة أو خبرة عميلة مدة ١٢ سنة في أعمال مماثلة مع مؤهل متوسط أو اعدادية عامة وخبرة ١٧ سنة في أعمال مماثلة أو اعدادية صناعية أو خبرة عميلة مدة ٢٠ سنة في أعمال مماثلة
٢ اخصائين أفراد/فنيين/اجور	٢	مؤهل عالي يتناسب مع طبيعة العمل وخبرة عميلة مدة خمس سنوات أو مؤهل متوسط وخبرة عميلة مدة ١٢ سنة أو خبرة عميلة مدة ١٧ سنة في أعمال مماثلة مع اعدادية العامة أو بدون مؤهل مع خبرة عميلة مدة ٢٠ سنة في أعمال مماثلة
٣ محام/ناقص/مبتدئ	٣	٧/٨
٤ مهندس مبتدئ	٤	٧
٥ اخصائي اجتماعي مبتدئ	٥	٧
٦ فني رقابة/مبتدئ	٦	٧/٨
٧ كوبرائي ممتاز	٧	٧
٨ كهربائي مبتدئ	٨	٧
٩ اخصائي أمن صناعي مبتدئ	٩	٧
١٠ براد ممتاز/ماهر	١٠	٨/٧
١١ خراط ممتاز/ماهر	١١	٨/٧
١٢ مياشر	١٢	٧
١٣ مختبر معمل أول	١٣	٧
١٤ حداد ماهر	١٤	٨
١٥ كاتب ثان أفراد	١٥	٨
١٦ كاتب ثان أمن وحراسة	١٦	٨
١٧ ميكانيكي ماهر	١٧	٨
١٨ سائق ب/ج	١٨	٧/٨
١٩ سبائك	١٩	٩
٢٠ عامل خطفي ا/ب	٢٠	١٠/٨
٢١ كاتب ثالث حسابات/ أفراد	٢١	١٠/٨
٢٢ ميكروناظر/مبيعات/ مشغلات	٢٢	٩
٢٣ مندوب مشتريات	٢٣	٩
٢٤ كاتب آلة كتابة	٢٤	٩
٢٥ مابل طباعة	٢٥	١٠
٢٦ مساعد خراط	٢٦	١٠
٢٧ فرائش	٢٧	١٠
٢٨ متال/ فرائش/ جنائلي/ خفير	٢٨	١١
٢٩ صانع مبتدئ	٢٩	١١

سبتم شغل هذه الوظائف عن طريق التعيين أو النقل طبقا لأحكام القرار الجمهوري رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له .
تقدم الطلبات شخصيا إلى قسم شؤون العاملين بإدارة العامة (٨ شارع الشهيد الحى بالمرمونية بالجيزة) على التبادل المسددة لذلك بعد استيفائها برسم جهة
تدفع عشرة قروش في موعد غايته ١٩٦٩/٩/٨ مرفقا بها الإقرار الدرامي وشهادات الخبرة السابقة المطلوبة والمعاملة العسكرية التي قيد أدار الخدمة العسكرية
أو الإخلاء منها نهائيا بصورة نموذجية نظير إيسال بذلك وسوف لا تقبل الطلبات الغير مرفق بها هذه الشهادات والطلبات السابقة تقديها أو التي
تقدم بعد هذا الموعد .
يستلزم أن تكون شهادات الخبرة الأخيرة صادرة من جهات حكومية أو قطاع عام أو قطاع خاص مشترك عنها للبلديات الأجنبية وموضعا بها ذلك .
سبتم الإعلان عن موايد وأماكن الاختبارات بقر إدارة الشركة صباح يوم ١٩٦٩/٩/١٠ .
سبتم التعيين بإدارة العامة ومصانع المرمونية والخيرية ودار السلام .

مكاتبنا للأعمال

